

Distr.: General
6 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٢١ من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
تقرير الأمين العام

* A/56/50

** E/2001/100

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٣	٧-١	أولا - مقدمة
٤	١٨-٨	ثانيا - المساعدة الإنمائية (حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)
٥	١١	ألف - الهياكل الأساسية وإدارة الموارد الطبيعية
٦	١٢	باء - بناء القدرات المؤسسية
٧	١٧-١٣	جيم - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
١٠	١٨	دال - القطاعات الإنتاجية
١١	٢٧-١٩	ثالثا - تطور الأزمة وإعادة توجيه جهود الأمم المتحدة
١١	٢٠-١٩	ألف - تأثير الأزمة على الوضع الاقتصادي
١٢	٢٥-٢١	باء - فرقة العمل الإنسانية المعنية باحتياجات الطوارئ
١٣	٢٧-٢٦	جيم - الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية واستجابة المانحين
١٤	٤٢-٢٨	رابعا - تقييم المساعدة الإنسانية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ - أيار/مايو ٢٠٠١)
١٥	٣٨-٢٩	ألف - القطاعات الاجتماعية
١٨	٤٢-٣٩	باء - القطاعات الإنتاجية
١٩	٤٩-٤٣	خامسا - الاحتياجات التي لم تلب ومقترحات لاستجابة فعالة
٢٠	٤٥-٤٤	ألف - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
٢١	٤٨-٤٦	باء - الرعاية الاجتماعية
٢٢	٤٩	جيم - القطاعات الإنتاجية
٢٣	٥٤-٥٠	سادسا - الخلاصة

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٣/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. ويشمل هذا التقرير الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى أيار/مايو ٢٠٠١.

٢ - وقُدِّم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير مستقل أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/56/90-E/2001/17). وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المتعلقة بالأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني ترد أيضا في التقارير الدورية التي يعدها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص.

٣ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أعاد الأمين العام تشكيل ولاية منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة الذي غُيِّر لقبه إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وإلى جانب مسؤولياته المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة، أسندت إلى المنسق الخاص أيضا مسؤوليات لتنسيق المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية السلام في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وواصل المنسق الخاص طوال الفترة قيد الاستعراض بذل جهوده الرامية إلى الوفاء بولايته، بما في ذلك كفالة التنسيق الفعال بين المؤسسات المعنية في السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فضلا عن توثيق الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدم أيضا تحليلات دورية عن هذه الأمور وتقارير خاصة عن مسائل معينة.

٤ - وفي الفترة قيد الاستعراض، شهدت الحقائق والأولويات في الأرض الفلسطينية المحتلة تبدا كبيرا بسبب الأزمة الراهنة التي بدأت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فمنذ ذلك التاريخ، سيطر العنف الشديد على أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وداخل إسرائيل، مما أدى إلى مقتل عدة مئات من الفلسطينيين وإصابة عشرات الآلاف بجراح ووفاة ما يزيد على مائة إسرائيلي. وتشكّل هذه الفترة، من حيث الخسائر في الأرواح البشرية وأثرها على عملية السلام، أشد أزمة تمر بها منطقة الشرق الأوسط منذ توقيع إعلان المبادئ عام ١٩٩٣.

٥ - وإلى جانب الإصابات والخسائر في الأرواح البشرية، تميّزت الأزمة الراهنة بإجراءات الإغلاق الصارمة الداخلية والخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، التي ألحقت خسائر واسعة النطاق بالاقتصاد الفلسطيني قضت على النمو الذي شهده هذا الاقتصاد على مدى أكثر من ثلاث سنوات. ويقوم المنسق الخاص برصد أثر إجراءات الإغلاق ويقدم عنها تقارير على نحو دوري. ووفقاً لما ورد في أحدث تقرير أعدّه المنسق الخاص، فمن المرجح أن تكون قد لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خسائر في الدخل تزيد على ٥٠ في المائة، في حين تزايدت البطالة ثلاثة أضعاف على الأقل. وكان أثر ذلك على سبل عيش الشعب الفلسطيني مدمراً.

٦ - وكان التحدي الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في الفترة التي سبقت الأزمة الراهنة هو السعي إلى دعم محادثات السلام والجهود المبذولة لإحراز تقدم في العملية السياسية بواسطة البرامج والمشاريع التي تؤدي إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وفي السياق الحالي الذي يتسم بالصراع العنيف، أولت الأمم المتحدة أهمية جديدة للتدخلات الإنسانية الطارئة، المنسقة عن طريق فرقة العمل الإنسانية المعنية باحتياجات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، حتى أثناء استمرار الصراع. وتعتبر تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الحالية للشعب الفلسطيني خطوة ضرورية في اتجاه استعادة الدعم لعملية السلام الذي تناقص بشكل مترادف مع تدهور الأحوال المعيشية.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تحليلاً للمساعدة الإنمائية التي قدّمتها الأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني في الفترة التي سبقت نشوب الصراع وللتدابير المتخذة من أجل مواجهة الحالة الطارئة المستجدة. ويتم التشديد على الاستجابة السريعة والفعالة من جانب منظومة الأمم المتحدة للتحوّل من النشاط الإنمائي إلى تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة.

ثانياً - المساعدة الإنمائية (حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

٨ - على إثر توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت عام ١٩٩٣، أصبحت الأرض الفلسطينية المحتلة من أكبر متلقي المساعدة الإنمائية في العالم من حيث نصيب الفرد منها، مما يسرّ إحراز التقدم في تنميتها. وتُنسّق هذه المساعدة عن طريق لجنة الاتصال المخصصة واللجنة المحلية لتنسيق المعونة اللتين يمثل فيهما وكالات الأمم المتحدة المنسق الخاص الذي يشغل أيضاً منصب الرئيس المشارك للجنة المحلية.

٩ - ويُعبّر حجم المعونة التي يقدمها المانحون عن التزامهم بدعم عملية السلام والجهود التي يبذلها الطرفان من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل. وتم حتى الآن التعهّد

بتقديم مبالغ مجموعها ٧٦٠ مليون دولار مقابل ٧٢٤ ٥ مليون دولار، عام ١٩٩٩. وعبر وجود الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة أيضا عن هذا الالتزام، إذ ارتفع عدد المنظمات من ثلاث، عام ١٩٩٣ إلى ١٢ منظمة، عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم العديد من المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المساعدة والخبرة التقنيتين إلى السلطة الفلسطينية على مدى السنين الماضية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أصدر مكتب المنسق الخاص تقريرا موجزا عن الاجتماع السنوي السادس المشترك بين الوكالات المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قدّم إطارا للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة والسلطة الفلسطينية. وتضمّن التقرير أيضا أولويات محددة وفقا للقطاعات ونهجها متكاملًا للمبادرات الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - ويتناول هذا الجزء من التقرير الأنشطة ذات الأهداف الإنمائية التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويعرض الأنشطة وفقا للقطاعات تماشيا مع التقسيم القطاعي الوارد في الخطة الإنمائية الفلسطينية التي وضعتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ألف - الهياكل الأساسية وإدارة الموارد الطبيعية

١١ - تدعم الهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بها التنمية في جميع القطاعات. وقد كُرس لهذا القطاع ما يربو على نصف مجموع الميزانية المرصودة للخطة الإنمائية الفلسطينية. وشارك كل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في تنفيذ مشاريع مصممة لتحسين نُظم المجاري والصرف وإمدادات المياه في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما كفّل إمداد آلاف السكان بالمياه النظيفة. وواصلت الأونروا أيضا تنفيذ برنامجها لإحلال السلام، وهو مبادرة أُطلقت عام ١٩٩٣ وتضم الآن ٢٤٣ مشروعا من المشاريع الحالية أو المقبلة، الموجهة للهياكل الأساسية وتحسين أحوال العمل والأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وأنفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يزيد على ٢٧ مليون دولار لإنجاز عدة مشاريع رئيسية متعلقة بالهياكل الأساسية، بما فيها إعادة تأهيل ٧٠ عيادة ومركزا للرعاية الصحية الأولية في مناطق الضفة الغربية النائية وترميم شبكات توزيع إمدادات المياه في أريحا والخليل. وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونًا وثيقًا مع مجتمع المانحين ووزارة العدل من أجل وضع اللمسات الأخيرة على تصميم مبنى المحكمة الجديد في نابلس. وبالإضافة إلى ذلك، بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع بناء الجناح الجنوبي لمطار غزة الدولي. كما زاد من حجم المساعدة التقنية ودعم الهياكل الأساسية اللذين يقدمهما إلى

الإدارة المحلية. وتنفذ المنظمة البحرية الدولية حاليا مشروعا لتقديم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية (مجموع الميزانية : ٢٣٢ ٠٠٠ دولار) من أجل إنشاء إدارة بحرية. وتعمل المنظمة أيضا، بناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مساعدة السلطة الفلسطينية في تأمين الأموال اللازمة لبناء ميناء غزة البحري. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حاليا على إنشاء مكتبة للأطفال في بيت لحم بتكلفة قدرها ٣٠٣ ٠٠٠ دولار عن طريق ترميم مبنى ذي طراز تقليدي في المدينة القديمة. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصدد إعداد تقرير عن حالة البيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

باء - بناء القدرات المؤسسية

١٢ - يتسم هذا القطاع بأهمية محورية إذ أن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن القطاع العام الذي يقدم خدماته إلى حوالي ثلاثة ملايين شخص. ووقّرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة واسعة النطاق من الدورات والوثائق والمواد التدريبية لقادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها ومدربيها، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. وقدمت المفوضية أيضا المساعدة التقنية والمالية إلى منظمات فلسطينية مختلفة ليتسنى لها إجراء البحوث وعقد حلقات العمل المعنية بالمواضيع القانونية. ويسر صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة التقنية والتمويل لمكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني بغية إجراء تعداد سكاني. ووضعت اليونسكو المرحلة الثانية من برنامجها المعنون "بناء القدرات والتدريب على التخطيط للبيئة وإدارتها". ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشروع الفلسطيني لنقاط الاتصال بين الشبكات الدولية الذي ينفذه البنك الدولي والذي سيعزز حصول القطاعين الخاص والعام على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بميزانية بلغت ١٨٨ ٠٠٠ دولار، المساعدة إلى السلطة الفلسطينية التي تمثلت في خدمات الخبراء والتدريب والتجهيز. وساعدت منظمة العمل الدولية ووزارة العمل وأرباب العمل والمنظمات العمالية على بناء القدرات ووضع استراتيجية وطنية لحماية العمال من حوادث العمل (مجموع الميزانية : ٣٠ ٠٠٠ دولار). وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى ممثلي السلطة الفلسطينية ليتسنى لهم المشاركة في اجتماع وزاري عالمي وتسعة اجتماعات إقليمية للخبراء المعنية بمسائل مختلفة متصلة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. ووقّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قدرا كبيرا من التدريب لإجراء دراسة استقصائية صحية عام ٢٠٠٠. ودعمت أيضا، على صعيد المناطق، قدرة وزارة التعليم على رصد الخطة التعليمية الخمسية.

جيم - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

١٣ - التعليم : كانت الأونروا أكبر مساهم من منظومة الأمم المتحدة في قطاع التعليم إذ بلغت ميزانيتها البرنامجية ٧٥,٥ مليون دولار. فهي تدير ٢٦٣ مدرسة ابتدائية وإعدادية تضم ١٧٢ ٢٣٣ طالبا في السنة الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١. وقدمت المراكز التدريبية المهنية والتقنية التابعة لها برامج لما بعد المرحلتين الابتدائية والثانوية إلى ٢٠٣٦ متدربا. وبالإضافة إلى البرامج التدريبية للمدرسين أثناء العمل، وفرت كلية علوم التربية في مراكز التدريب برام الله تدريبا سابقا للدخول في الخدمة لـ ٦٠٠ متدرب من أجل الحصول على شهادة البكالوريوس. وفاز ٢٥٣ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين بمنح تعليمية على أساس الجدارة لمتابعة التحصيل العلمي في جامعات المنطقة. ونشطت اليونيسيف في هذا القطاع عن طريق تنفيذ برنامجها للتعليم الأساسي، الذي تضمن مشروعين: "نوعية التعليم الابتدائي وعدالته وصلاحيته" و "التعليم المجتمعي لصغار الأطفال والمراهقين والشباب". وقدمت اليونيسكو مجموعة متنوعة من المساعدة التقنية إلى وزارة التعليم، بما في ذلك في مجالات التعليم الشامل والتدريس قبل المدرسي والإعداد المشترك لـ "دليل بناء المدارس". وسيسمح "مشروع الشبكة الحاسوبية المدرسية الفلسطينية"، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لآلاف التلاميذ الفلسطينيين بالوصول إلى المصادر التعليمية الهائلة المتاحة على الإنترنت.

١٤ - الصحة: قامت الأونروا، بميزانية قدرها ٢٥,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٠، بتشغيل ٥١ مرفقا صحيا من أجل توفير رعاية صحية أولية شاملة. وقد استقبلت هذه المرافق ٣,٣ مليون من المرضى. وقدمت خدمات إعادة التأهيل من خلال ١٣ عيادة من عيادات العلاج الطبيعي، بينما قامت ست وحدات من وحدات الأمومة، المدججة في المراكز الصحية التابعة للوكالة بغزة، بتقديم الرعاية أثناء الولادة إلى النساء. وأتيحت الرعاية الثانوية إلى المرضى من اللاجئين عن طريق مزيج من الاتفاقات التعاقدية مع مستشفيات غير حكومية وخاصة، والسداد الجزئي لتكاليف العلاج، والعلاج مباشرة في مستشفى قليلية الذي تبلغ سعته ٤٣ سريرا في الضفة الغربية. وأصبح مستشفى غزة الأوروبي، الذي تبلغ سعته ٢٣٨ سريرا، وهو مشروع مشترك بين الأونروا، والاتحاد الأوروبي، والسلطة الفلسطينية، يعمل بطاقته الكاملة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وسلم إلى وزارة الصحة الفلسطينية. وواصلت منظمة الصحة العالمية تنفيذ أنشطة مختلفة من خلال "برنامج المساعدة التقنية الخاصة". ونفذت اليونيسيف برنامجها المتعلق بالصحة والتغذية. وشملت أنشطة المشروع حملات التحصين والتدريب على إدارة التحصين ورصده. وفي إطار المشروع الفرعي لتعزيز الصحة المدرسية، يتلقى جميع الأطفال المقبولين في الصف الأول (٥٥.٠٠٠ في السنة) كشفا بدنيا وكشفا للنمو، وأكمل أيضا إجراء كشف للصفوف الأخرى في غزة وكشف لصحة الفم والأسنان

في الضفة الغربية. وقامت اليونيسيف أيضا، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، بتقديم التدريب لمعلمي الحضانه في ١٢ منطقة في مجال الصحة النفسية، والإسعافات الأولية، والإجلاء. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ برامجه للصحة الإنجابية. وشملت هذه البرامج تعزيز القدرات من الموارد التقنية والبشرية المتعلقة بالسياسات، والتخطيط، وإيصال الخدمات. وعمل الصندوق بالتعاون مع اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة، والمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات لإكمال دراسة استقصائية صحية لعام ٢٠٠٠. ونشرت بيانات من هذه الدراسة وأتيحت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وتمثلت إحدى التطورات الهامة في مشروع اليونيسيف للصحة والتغذية في إنتاج الملح المزود باليود محليا للمرة الأولى. وتم تحقيق ذلك بالتعاون مع وزارات الصحة، والتموين، والتجارة، والصناعة.

١٥ - **الرعاية الاجتماعية:** قام برنامج حالات العسر الخاصة التابع للأمم المتحدة بتقديم مساعدات مادية ومالية مباشرة إلى ٨٩٣ ١٠١ من اللاجئين لتوفير الأغذية والمأوى والاحتياجات الأساسية الأخرى. وقامت الوكالة برعاية ٢٥ مركزا لبرامج المرأة، و ٢٠ مركزا لإعادة التأهيل المجتمعي، و ٢٦ مركزا لأنشطة الشباب، فضلا عن مركز لتأهيل المعاقين بصريا في غزة، وقدمت من خلالها خدمات اجتماعية محددة الأغراض. وركز برنامج الأغذية العالمي جهوده الإنمائية على التدخلات المتعلقة بتخفيف حدة الفقر والإغاثة الاجتماعية. وشمل ذلك "العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش"، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، من أجل تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة على المجموعات الأكثر ضعفا من السكان الفلسطينيين غير اللاجئين، التي تشمل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وتستهدف هذه العملية أيضا ٤ ٠٠٠ مستفيد آخر من خلال ثمان مؤسسات منتقاة تديرها منظمات غير حكومية وتعنى بالأطفال المعوقين والأيتام والأطفال المسيبين. وتميزت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستمرة لتخفيف حدة الفقر خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالشروع في مشروع "التقييم الفلسطيني القائم على أساس المشاركة، للفقر". وسيوفر المشروع الأدوات المنهجية اللازمة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي لتنفيذ برنامج تخفيف حدة الفقر، الذي يدعمه البرنامج الإنمائي أيضا.

١٦ - **حقوق الإنسان:** قامت فرقة عمل مشتركة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان بتيسير تقديم خمس منح صغرى إلى خمس من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في إطار مشروع المفوضية المعنون "مشروع العمل معا من أجل مساعدة المجتمعات المحلية"، لتمكينها من الاضطلاع بأنشطة مجتمعية تركز على حقوق الإنسان. ومن أجل مواصلة عملها الرامي إلى وضع تشريعات وسياسات تركز على الأطفال، قامت اليونيسيف بتنفيذ

”برنامج الدعوة وبناء القدرات“ التابع لها. وقام البرنامج الإنمائي، من خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بتوفير محام دولي لتقديم الدعم والمساعدة في هذين المشروعين. وتحضيراً للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، قدم اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدات التقنية والمالية إلى الدراسات الاستقصائية الشاملة المتعددة المؤشرات لمجموعات من أجل استكمال البيانات المتعلقة بحالة الطفل والمرأة. وقدمت اليونيسيف الدعم إلى وزارة التعليم في إدخال تعليم مواز كاستراتيجية وقائية لمواجهة عمالة الأطفال. وعقدت عدة حلقات عمل تدريبية عن اتفاقية حقوق الطفل للمعلمين والاختصاصيين الاجتماعيين. وقدمت اليونيسيف أيضاً المساعدات التقنية والمالية من أجل صياغة الميثاق الأول لحقوق الطفل الفلسطيني؛ الذي سيوضع في صورته النهائية ويقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني في عام ٢٠٠١. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من خلال برنامجه المتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، الدعم إلى مبادرات قامت بها منظمات غير حكومية فلسطينية بشأن العنف ضد المرأة.

١٧ - المرأة: واصل الصندوق الإنمائي للمرأة تنفيذ مشروع المرحلة التشغيلية الثانية للمتابعة لما بعد مؤتمر بيجين. ويركز هذا المشروع على بناء القدرات المؤسسية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وصياغة استراتيجيات لخطط عمل من خلال آليات المرأة الوطنية. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، استهدفت أنشطة المشروع بناء قدرات اللجنة المشتركة بين الوزارات للنهوض بالمرأة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وشبكة المنظمات غير الحكومية لتنفيذ ولاياتها وفق منهاج عمل بيجين. وتشجع الأونروا تقديم ائتمان للنساء من خلال برنامج الإقراض الجماعي التضامني، الذي يقدم قروض إلى المؤسسات الصغرى التي تملكها نساء فقط. وهذا البرنامج، فضلاً عن أنه يستهدف النساء، فإن معظم موظفيه من النساء أيضاً، حيث تشعر الوكالة أن هذه النظرة الشاملة هي الطريقة المثلى لضمان المشاركة الاقتصادية للمرأة في اقتصاد الضفة الغربية وغزة. وخلال عام ٢٠٠٠، قدم هذا البرنامج ٣٩٠٠ قرض للنساء على أساس ضمانات فردية وجماعية. وبلغت قيمة هذه القروض ٢,٩٨ مليون دولار. ووضع البرنامج الإنمائي فريقاً يتكون من اثنين من الاختصاصيين الدوليين وثمانية اختصاصيين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة للإشراف على مشروع ”اختيار المستقبل“، الذي صمم من أجل تمكين الشباب في المناطق المحرومة. ومن خلال هذا المشروع، تلقت ١٥٠ تلميذة بالمدارس و ١٤ معلمة نطاقاً من التدريب الذي جمع الوعي الجنساني والتمكين مع التدريب التقني العالي المستوى على المهارات المتعلقة بالفيديو والحاسوب.

دال - القطاعات الانتاجية

١٨ - تشمل القطاعات الإنتاجية الصناعة والسياحة والزراعة والأنشطة المدرة للدخل، ويشارك فيها القطاع الخاص بقدر كبير. ويشارك البرنامج الإنمائي في أنشطة لدعم التنمية الريفية والاقتصادية، والحماية البيئية، والإنتاج الزراعي. ويشمل ذلك مشروعاً لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات غاز الدفيئة، وجمع المياه، واستصلاح المراعي المتدهورة. ويشمل أحد هذه المشاريع تنظيف وادي غزة، بتكلفة قدرها ٣,٥ مليون دولار، وتحويله إلى محمية طبيعية. وشاركت اليونسكو في عدة مبادرات وضعت للمحافظة على التراث الثقافي. وشملت هذه المبادرات المرحلة الثانية من مشروع لحفظ قصر هشام وفسيفساءاته (١٩٨٠٠٠ دولار) وتوفير المعدات لحماية الموقع الأثري في أريحا، وكذلك لعقد حلقات دراسية تدريبية. وقدم البرنامج الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة المساعدة في هذين المشروعين، من خلال توفير مهندس معماري دولي وأخصائي وطني في التراث الثقافي. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) برنامجها المتكامل لدعم الصناعة الفلسطينية. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، شمل هذا البرنامج تكوين فريق من الخبراء من وزارة الصناعة والاتحاد الفلسطيني للصناعات وتدريبه على تحديد وتقييم واختيار مؤسسات تجريبية لتحديث الصناعي. وتم التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية لإنشاء وحدة للترويج للاستثمار الصناعي في وزارة الصناعة. وقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوضع ١٠ مشاريع للمساعدة التقنية تشمل جوانب مختلفة من الدبلوماسية التجارية، وتطوير المؤسسات، والتنمية المستدامة، والمسائل الأخرى المحيطة بالتجارة والمالية. وأدى انفجار الأزمة الحالية إلى تعليق أنشطة جميع هذه المشاريع، وتم استئناف بعضها بصورة محدودة في مطلع عام ٢٠٠١. وواصلت الأونروا تشغيل برنامجها للتمويل المتناهي الصغر والمؤسسات الصغرى، والذي يستهدف إيجاد فرص للتوظيف وتخفيف حدة الفقر عن طريق إتاحة الانتماء للأعمال التجارية الصغيرة والمؤسسات الصغرى من خلال صناديق القروض الدائرة. وأجرى الصندوق الإنمائي للمرأة، كجزء من مشروعه لتمكين الاقتصاديين لتطوير مشاريع الأعمال الحرة الخاصة بالنساء في قطاع غزة، سلسلة من حلقات العمل المعنونة "الوعي التجاري" و "ابدئي عملك التجاري الخاص"، التي تستهدف النساء ذوات الدخل المنخفض والعاطلات عن العمل. وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم إلى التدريب المهني من خلال تنفيذ عدد من المشاريع، بما فيها إنشاء مركز الشيخ خليفة للتأهيل المهني وبرنامج التوظيف الفلسطيني.

ثالثاً - تطور الأزمة وإعادة توجيه جهود الأمم المتحدة ألف - تأثير الأزمة على الوضع الاقتصادي

١٩ - اتسمت الفترة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بأقسى الأزمات وأطولها في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية منذ توقيع إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وأدت المواجهات إلى وفاة عدة مئات من الفلسطينيين وجرح عشرات الآلاف منهم ووفاة أكثر من مائة إسرائيلي. وكان هناك أيضاً دمار كبير للهياكل الأساسية والمباني والأراضي الزراعية والممتلكات والسيارات الفلسطينية. وفضلاً عن مستويات المواجهة التي لم يسبق لها مثيل، اتسمت الفترة بأقسى قيود على الحركة (التي تعرف أيضاً "بالإغلاق") فرضتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعزل هذا الإغلاق المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها بعضاً، وعن إسرائيل كذلك. وأدت إجراءات الإغلاق إلى صعوبات اقتصادية وإنسانية حادة. وقدر تقرير مستكمل أصدره مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١ يتعلق بالتأثير الاجتماعي والاقتصادي للصراع وسياسة الإغلاق المستمرين أن التدهور النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني يبلغ ٥١ في المائة منذ بدء فترة الإغلاق. ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الإنتاج يبلغ أكثر من ١٣٤١ مليون دولار خلال الفترة الأولى التي تبلغ ١٨٥ يوماً من الأزمة. وأدى الإغلاق ضمن جملة أمور إلى خسارة فادحة في فرص التوظيف للعمال الفلسطينيين في إسرائيل. وبنهاية آذار/مارس، كانت الحدود مع إسرائيل قد أغلقت في ٧٤ في المائة من جميع أيام العمل، مما أدى إلى فقدان ١٣,٤ مليون يوم عمل وخسائر في دخل العمل تبلغ أكثر من ٣٥٠,٢ مليون دولار. وقدر أنه في آذار/مارس ٢٠٠١، كان هناك ٢٩٧٠٠٠ عامل عاطل عن العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، أي ما يبلغ ٢٦,١ في المائة من القوة العاملة، وانخفض الدخل الشهري الوسيط للأسر المعيشية بنسبة ٤٨ في المائة منذ بداية الأزمة. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، قدر البنك الدولي أن ٣٢ في المائة من السكان الفلسطينيين يعيشون في فقر، بزيادة تبلغ ٥٠ في المائة منذ بداية الأزمة، وأن معدل الفقر سيرتفع إلى أكثر من ٤٠ في المائة بنهاية عام ٢٠٠١.

٢٠ - وأدى هذا الانهيار في الأحوال المعيشية إلى انهيار مماثل في التأييد العام لعملية السلام. وسعت الأمم المتحدة، من خلال كل من المنسق الخاص ومن خلال وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، إلى الاستجابة من الناحية السياسية والناحية الاقتصادية والاجتماعية لتلبية الاحتياجات الحالية وتهيئة الظروف لاستئناف التنمية الفلسطينية وعملية السلام على حد سواء، مما يؤدي إلى حل عادل وتحقيق الرفاه الاقتصادي للفلسطينيين.

باء - فرقة العمل الإنسانية المعنية باحتياجات الطوارئ

٢١ - استجابة لانفجار الصراع والوضع الإنساني الطارئ الناجم عنه، طلبتُ إلى الممثل الخاص بإنشاء فرقة عمل إنسانية لتنسيق استجابة الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة لاحتياجات الطوارئ المتعلقة بالصحة والناجمة عن الأزمة. وأنشئت فرقة العمل، برئاسة المنسق الخاص، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بالتعاون الوثيق مع وزارة الصحة الفلسطينية. وتشمل فرقة العمل ممثلين للسلطة الفلسطينية، ومنظومة الأمم المتحدة، ومجتمع المانحين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمات غير حكومية دولية رئيسية. وتهدف إلى إنشاء آليات للتنسيق لتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة الناجمة عن الأزمة عن طريق تحديد الأولويات الفورية، وتعبئة المعونة، وتيسير حركة المساعدات وإيصالها. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ساعدت فرقة العمل في تعبئة أكثر من ١٢ مليون دولار من المساعدات المتعلقة بالطوارئ.

٢٢ - ومع استمرار تدهور الحالة الإنسانية، أكدت فرقة العمل الحاجة الملحة لتمديد المساعدة إلى نطاق يتجاوز الطوارئ الطبية القائمة لكي تشمل عناصر مثل توفير الأغذية والمياه والمأوى إلى المجموعات السكانية الضعيفة، لا سيما إلى تلك المجموعات التي حرمت من وسائل العيش الخاصة بها. ولذلك، خلال الأسابيع العديدة الأولى من عملها، ساعدت فرقة العمل في تحديد القطاعات الرئيسية التي تتطلب استراتيجيات للاستجابة في الطوارئ، بما في ذلك تحديد أولويات التمويل الإضافي. ووضعت تلك الاستراتيجيات بناء على ذلك وضبطت من خلال الأفرقة العاملة القطاعية القائمة أو المخصصة لتقديمها إلى مجتمع المانحين الأوسع نطاقاً. وقام المنسق الخاص، بوصفه رئيساً لفرقة العمل، بجمع المعلومات عن مساهمات الجهات المانحة المقدمة لاحتياجات الطوارئ وتعميم المعلومات على جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يقومون حالياً بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٢٣ - ومع إدراك طبيعة الأزمة الطويلة الأجل وتواصل سياسات الإغلاق الخارجي والداخلي المفروضة على الأرض الفلسطينية المحتلة، أصبح من الواضح جداً أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، بمعناها الواسع المتمثل في حرية حركة الناس والسلع المطلوبة للأنشطة الإنسانية وأمن هذه الحركة، هو التحدي المحوري في الاستجابة للطوارئ. وبطلب مني، تولت الأونروا قيادة جهود فرقة العمل لمعالجة مسألة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وتم الاتفاق على أن تركز فرقة العمل جهودها على وضع وتشجيع استراتيجيات ومبادرات إيصال المساعدات لمختلف أعضائها. وكان الهدف من إعادة توجيه هذه هو وضع مقترحات محددة لتعزيز الجهود الرامية إلى الحصول على ضمان وصول الاحتياجات

الإنسانية إلى المجموعات السكانية المتأثرة على نحو آمن ويمكن الاعتماد عليه. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الجهود الرصد المعزز للعقبات المتعلقة بالوصول، وتوفير الدعم القانوني، وتنسيق التدخلات السياسية مع السلطات، واستراتيجيات وسائط الإعلام، وتنسيق الجهود لالتماس المساعدات فيما بين الأطراف المتأثرة الرئيسية. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ونظرا لاستمرار القيود المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية على حركة المساعدات الإنسانية، التقى الممثل الخاص والمفوض العام للأونروا بوزير الشؤون الخارجية الإسرائيلي لمناقشة المسائل المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية. وأكد لهما الوزير أن سياسة حكومة إسرائيل تتمثل في تيسير عمل الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بصفة عامة.

٢٤ - بناء على طلب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، أصبح لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دور في المنطقة بعد تفجر الصراع بفترة قصيرة، حيث يقوم المكتب، بعد إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بدعم القدرات المعززة والمحسنة على التخطيط والاستجابة للاحتياجات الإنسانية من خلال مجموعة من الإجراءات المستمرة، من بينها انتداب مخطط للدعم في حالات الطوارئ، وتزويد مكتب المنسق الخاص بموظفين اثنين للشؤون الإنسانية من أجل رصد وتقييم الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في مواقع معينة.

٢٥ - وساندت فرقة العمل المبادرات الرامية إلى تنشيط الأفرقة العاملة القطاعية الرئيسية القائمة من أجل وضع خطط لمواجهة الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية. والقطاعات الأساسية التي تم تحديدها هي الصحة والتعليم والمياه والطاقة. علاوة على ذلك شكلت أفرقة عاملة قطاعية مخصصة لإيجاد فرص العمل وتقديم المساعدة الغذائية والاجتماعية وهي قطاعات تعد رئيسية من أجل تحقيق استجابة فعالة في حالات الطوارئ. وتقوم الأفرقة العاملة القطاعية بتجميع العناصر الأساسية المطلوبة لوضع استراتيجيات الطوارئ.

جيم - الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية واستجابة المانحين

٢٦ - كان للأثر الاقتصادي المترتب على الأزمة السياسية التي استمرت عدة أشهر تداعيات خطيرة على الحالة المالية للسلطة الفلسطينية، حيث حد بدرجة كبيرة من قدرتها على توفير السلع والخدمات الأساسية وأضعف المؤسسات الفلسطينية الحاكمة. وانعكس انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ في المائة في صورة تراجع في عائدات الضرائب المتوقعة بنسبة ٥٠ في المائة وفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي ومصادر أخرى. ومما زاد من انخفاض هذا المبلغ أن ثلثي دخل السلطة الفلسطينية تقريبا يأتي من تحويلات الضرائب التي

تجمعها الحكومة الإسرائيلية، وفقا لما تم الاتفاق عليه في بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية لعام ١٩٩٤، ولم تحول أي عائدات منذ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٢٧ - في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ونظرا للقلق المتزايد من الآثار الاجتماعية والسياسية لتراجع قدرات الميزانية، طرح المنسق الخاص والرؤساء المشاركون الآخرون للجنة تنسيق المساعدات المحلية (البنك الدولي وحكومة النرويج) مبادرة مشتركة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، من أجل التوعية وحشد الدعم المالي لتخفيف حدة الأزمة المالية الحادة والمتفاقمة التي تعاني منها السلطة. وقد استجاب مجتمع المانحين بسخاء حتى الآن لتصحيح هذا الوضع. وكان الاتحاد الأوروبي من أوائل من ساهموا في حشد الدعم، عن طريق تقديم قرض قيمته ٥٧,٥ مليون وحدة نقدية أوروبية في أواخر عام ٢٠٠٠، كما تعهد بتقديم ٦٠ مليون وحدة نقد أوروبية أخرى كمنحة في ربيع عام ٢٠٠١. أما أعلى مستويات الدعم الثنائي فجاءت من المملكة العربية السعودية (٤٠ مليون دولار) والإمارات العربية المتحدة (١٥ مليون دولار) والنرويج (١٠ مليون دولار). علاوة على ذلك، تعهدت جامعة الدول العربية، التي تعمل من خلال البنك الإسلامي، في أوائل عام ٢٠٠١ بتقديم مساعدة ضخمة، وذلك في صورة قرض ميسر بقيمة ٢٤٠ مليون دولار على مدى ستة أشهر للسلطة الفلسطينية. وقد كانت حصيلة العائدات المحلية المجمعة ومساعدات المانحين والقروض المقدمة بالغة الأهمية في كفالة استمرار السلطة الفلسطينية في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والإغاثة الاجتماعية، فضلا عن دفع رواتب الموظفين العموميين. مع ذلك وبرغم هذه المساعدات السخية، اضطرت السلطة الفلسطينية للعمل بميزانية محدودة نظرا للانخفاض الكلي في عائدات الضرائب واستمرار غياب عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل لكنها لم تحول إلى السلطة الفلسطينية.

رابعاً - تقييم المساعدة الإنسانية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ - أيار/مايو ٢٠٠١)

٢٨ - كما ذكر آنفاً، فقد تغيرت الأولويات والاحتياجات في الأرض الفلسطينية المحتلة بدرجة كبيرة مع تفجر الأزمة. وتعذر بشدة تنفيذ المبادرات الموجهة نحو التنمية في سياق العنف وغياب حرية الحركة بينما كانت الاحتياجات الفورية على أرض الواقع تحتاج إلى استجابة سريعة. لذا، تحركت جميع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تملك قدرات تشغيلية للقيام بذلك، على الفور لمواجهة حالة الطوارئ هذه وقامت بتنفيذ برامج للمساعدات الإنسانية تستهدف تلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني، الذي تعثرت جميع جوانب حياته بشدة.

ألف - القطاعات الاجتماعية

٢٩ - **التعليم:** تعطلت المسيرة التعليمية للعديد من الأطفال والشباب الفلسطينيين بسبب القيود المنتظمة التي فرضتها إسرائيل على حرية الحركة وبسبب عدم استطاعتهم الوصول إلى مدارسهم بصورة منتظمة. ونتيجة لذلك، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بدعم مشاريع تعليمية بديلة، من خلال وزارة التعليم والمنظمات غير الحكومية في المناطق التي تعرضت لإجراءات الإغلاق. وبفضل دعم اليونيسيف لبرنامج تعليمي على مستوى المجتمع المحلي في الخليل، شارك فيه ما يقرب من مائتي معلم، أتيحت الفرصة لـ ١٢ ٠٠٠ طفل تعطلت دراستهم بسبب إجراءات الإغلاق وحظر التجول لمواصلة تحصيل المناهج الدراسية الفلسطينية. وفي خان يونس، قدم تعليم داعم لخمسين طفلاً مصاباً بتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ عاماً لتعويضهم عن تغييبهم عن الدراسة كما قدم الدعم النفسي الاجتماعي لمساعدة هؤلاء الأطفال وذويهم. ووجهت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) نداء عاجلاً ونداءاً طوارئ لتمويل برنامجها لمساعدة اللاجئين. وقامت الوكالة بفضّل الأموال التي جمعتها من هذه النداءات بتنفيذ برنامج تعليمي تعويضي للشباب والأطفال الذين توقفوا عن الدراسة أو انقطعوا عنها لبعض الوقت بسبب إجراءات الإغلاق. واعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠١ استفاد ٢ ٢٥٢ طفلاً من دورات دراسية إضافية في اللغة الانكليزية والرياضيات وحصل ٤٨٠ طفلاً على دورات في مهارات الحاسوب.

٣٠ - **الصحة:** أدت الظروف الطارئة الحالية إلى زيادة ملحوظة في الطلب على خدمات العلاج الطبي، كما أدت إلى تدهور شديد في الخدمات الوقائية، بما في ذلك التحصين والرعاية الصحية للأم والطفل والخدمات الأسرية. فقد أثرت إجراءات الإغلاق المتكررة بشدة على تحرك المرضى والعاملين في المجال الطبي والمعدات الطبية. وترتب على ذلك أن المرضى والمصابين لم يعد في مقدورهم في كثير من الأحيان الحصول على الرعاية التي يحق لهم الحصول عليها، كما تزايدت معدلات الولادات المتزلية والمبكرة والمواليد الموتى بشكل ملحوظ. ويواجه النظام الصحي تحدياً هائلاً يتمثل في الرعاية الإضافية المطلوبة لآلاف الأفراد الذين يعانون من جراح جسدية ونفسية من جراء الأزمة، حيث يتعذر الحصول على العلاج بسبب القيود المستمرة المفروضة على حرية الحركة.

٣١ - واستجابة لهذه الأزمة، قامت منظمة الصحة العالمية بدور رئيسي في مجال الدعوة وتنسيق الموارد الصحية المنتشرة في الأرض الفلسطينية. وشكلت فرقة عمل تعنى بالصحة وقامت بتنسيقها في الضفة الغربية وأعدت ووجهت نداء إنسانياً دولياً عاجلاً لتقديم

المساعدة للشعب الفلسطيني يطلب توفير نحو ٧,٥ مليون دولار. وتواصل المنظمة إجراء تقييم مستمر للحالة الصحية للشعب الفلسطيني وقدمت أربع مجموعات مواد لعلاج الصدمات. وعند اندلاع الأزمة أضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدا جديدا يتعلق بالمساعدة الإنسانية العاجلة إلى أنشطته الإنمائية الجارية. وبفضل مهارات البرنامج في الاستجابة السريعة لتنفيذ مشاريع الطوارئ، قام بجمع وتوزيع مبالغ مالية مجموعة متنوعة من الحكومات المانحة، خصص منها ما يقرب من ١,٣ مليون دولار للدعم العاجل للقطاع الصحي.

٣٢ - وفي إطار برنامج المساعدة الإنسانية العاجلة، تحركت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بسرعة لتلبية الاحتياجات الطبية لمجتمع اللاجئين التي نتجت عن الأزمة. وشملت تدخلات الوكالة في القطاع الصحي تشكيل أفرقة طبية متنقلة ونشرها. وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١، قدمت الوكالة ٦٠٠ ١ دورة علاج طبيعى للاجئين الذين تعرضوا لإصابات خطيرة في الصراع، ووفرت ٤٥٠ كرسيًا متحركًا للمرضى المعوقين الذين يتلقون علاجًا طبيعياً. وعملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مناطق عدة من أجل تحسين حالة الرعاية الصحية في ظل إجراءات الإغلاق حيث ركزت على المساعدة الطارئة والإسعافات الأولية والولادة الآمنة للأطفال حديثي الولادة. كما قدمت دعماً سوقيًا وتقنيًا لوزارة الصحة من أجل حملات التحصين ضد شلل الأطفال في المناطق النائية من الضفة الغربية التي تأثرت بشدة بإجراءات الإغلاق. وقد أسفرت الحملة عن تحصين ٩٠٤ ٥ أطفال دون سن الخامسة. ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الثانية من الحملة. وقدمت اليونيسيف ما يقرب من ٢ ٥٠٠ مجموعة للإسعافات الأولية للمدارس ودور الحضانه ورياض الأطفال ومراكز الشباب. علاوة على ذلك، نظمت دورات تدريبية على الإسعافات الأولية للمعلمين في ٤٠٠ مدرسة بالمناطق الأكثر تضرراً من الأزمة ولـ ٣٩٦ من الشباب في مدينة غزة ورفع.

٣٣ - وقد عدل برنامج المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بسرعة لتلبية الاحتياجات التي نشأت عن الأزمة، لا سيما الإمدادات والسلع الخاصة بالصحة الإنجابية. وقد خصص الصندوق مبالغ الطوارئ لشراء سلع تتعلق بالصحة الإنجابية ومنها وسائل منع الحمل وأدوية أساسية ومعدات منتقاة، نظراً لاستنفاد الإمدادات تقريباً بسبب إجراءات الإغلاق. وعلاوة على ذلك، أتيحت الموارد الأساسية للميزانية في إطار مشروع المساعدة التي يقدمها الصندوق لوزارة الصحة كي تلي متطلبات الطوارئ.

٣٤ - ويقدر عدد الأطفال الفلسطينيين الذين يعانون أو سيعانون من الآثار النفسية السلبية للأزمة القائمة بحوالي ١,٣ مليون طفل. وتكون مشاكل الصحة العقلية الناتجة عن الآلام

النفسية المستمرة غالبا طويلة الأجل لا سيما لدى الأطفال. لذا فإن التدخل المبكر والدعم المستمر أمر حيوي في الجهود التي تبذل لتخفيف الآثار الفورية ومنع حدوث مشاكل نفسية طويلة الأجل. لذا خصصت اليونيسيف الجزء الأكبر من مساعداتها الطارئة لتدخلات المشورة النفسية الاجتماعية للأطفال. وتغطي هذه المساعدات عدة مجالات ذات الأولوية، منها المساعدة في تشكيل أفرقة للتدخل في الأزمات وإنشاء خطوط ساخنة لتقديم المشورة تديرها منظمات غير حكومية خبيرة في الضفة الغربية وغزة.

٣٥ - **الرعاية الاجتماعية:** نظرا للحصار الاقتصادي الناجم عن إجراءات الإغلاق، بدت علامات الإجهاد الاقتصادي واضحة في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث ترتفع معدلات الفقر ويزداد عدد الأسر التي تطلب الدعم من مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الخيرية. وقد استجابت وكالات الأمم المتحدة لهذه الحالات العاجلة من خلال عدة مشاريع للرعاية الاجتماعية ومبادرات مدرة للدخل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية عاجلة لقطاع غزة في إطار عملية طارئة استهدفت ٦٥ ٠٠٠ مستفيد من غير اللاجئين لكن من الحالات الأكثر بؤسا التي لم تشملها برامج أخرى للرعاية الاجتماعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تمت الموافقة على عملية طارئة أخرى بتكاليف بلغت نحو ٣,٩ مليون دولار من أجل تقديم المساعدة الغذائية لما يقرب من ٢٥٧ ٥٠٠ شخص على مدى ثلاثة أشهر. وقد تولت الأونروا توزيع الأغذية على حوالي ٢١٧ ٥٠٠ أسرة من خلال برنامجها للإغاثة والخدمات الاجتماعية. وتوفرت في الأسر المستفيدة من هذا البرنامج عدة معايير تحدد أنها تعيش تحت خط الفقر بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة. ومدت الأونروا يد المساعدة أيضا إلى الأسر التي هدمت منازلها أو لحقت بها أضرار.

٣٦ - **حقوق الإنسان:** برغم أن حالة حقوق الإنسان كانت دوماً محفوفة بالمشاكل في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد أسهم اندلاع أحداث العنف أخيرا وفرض مزيد من القيود في تصعيد انتهاكات حقوق الإنسان من حيث الحدة أو التواتر. فقد زارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من ٨ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بناء على طلب عاجل من لجنة حقوق الإنسان وزارت كذلك كلا من إسرائيل ومصر والأردن. وصدر تقريرها في الوثيقة E/CN.4/2001/114. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر اعتمدت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الخامسة القرار د١-٥/١ الذي يقضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية للبحث في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي حدثت بعد ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، زارت لجنة تحقيق مكونة من ثلاثة أعضاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ورفضت الحكومة الإسرائيلية التعاون مع هذه اللجنة. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، قدم تقرير اللجنة إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2001/121).

٣٧ - وقد دافعت اليونيسيف، منذ بداية الأزمة الراهنة عن حقوق الأطفال الفلسطينيين على المستويات كافة حيث أسهمت في توثيق لحالة الطفل الفلسطيني وساعدت وسائط الإعلام الدولية في تقديم تغطية إخبارية دقيقة لهذه الحالة. وعقد مؤتمر صحفي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠١ لبدء حملة "شهر الطفل الفلسطيني" التي تدعو إلى حماية حقوق جميع الأطفال الفلسطينيين. وقد استجاب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للصراع الدائر عن طريق القيام بأبحاث وحملات للتوعية وبناء القدرات والدعوة حول تأثير الصراع الراهن على النساء والأطفال الفلسطينيين.

٣٨ - **المرأة:** تركزت جهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أثناء الأزمة على بناء قدرات المؤسسات الوطنية على التعامل مع الوضع وتباعته. وساعد مشروع ما بعد بيجين للصندوق في تيسير عمل لجان الطوارئ التي شكلها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مع التركيز على الجانب الإعلامي ووسائط الإعلام المتصلة بجهود الإغاثة، فضلا عن حملات الدعوة والتوعية. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يسهل المشروع وضع خطط الطوارئ للآليات الوطنية للمرأة في محاولة لتركيز الاهتمام على المجالات ذات الأولوية. واستطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جميع القطاعات المذكورة آنفا، أن يضع ٤٢ برنامجا وطنيا متطوعا من أجل تحسين إمكانيات الموارد البشرية للمنظمات المحلية أثناء الأزمة.

باء - القطاعات الإنتاجية

٣٩ - خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامجه الإنساني للطوارئ، الجزء الأكبر من الأموال التي تم جمعها من مجموعة متنوعة من الحكومات المانحة لمشروعات عاجلة لإيجاد فرص العمل، من أجل مواجهة الآثار الاقتصادية المشؤومة لفقدان الدخل والوظائف، بسبب القيود المفروضة على حركة العمال. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أنشأت الأونروا برنامجا لإيجاد فرص للعمل في غزة والضفة الغربية بغية توفير فرص عمل قصيرة الأجل للاجئين الذين فقدوا وظائفهم، بسبب إجراءات الإغلاق والأزمة الاقتصادية. ويقوم هؤلاء العمال المؤقتون باستعادة القوة الشرائية الأساسية لذويهم. كما أسهموا في توسيع نطاق برنامج المساعدات الطارئة للأونروا بحيث يشمل الموظفون عمالة طبية ومدرسين وإحصائيين اجتماعيين وعمال لتوزيع الأغذية، ومهندسين مدنيين وغير ذلك من العاملين، وجميعهم

يسهم بنشاط في إقامة موجودات ملموسة لصالح المجتمع. وتشمل هذه الأعمال توسيع الهياكل الأساسية لمخيمات اللاجئين وإصلاحها وتجديد المدارس والعيادات الصحية التابعة للوكالة.

٤٠ - وفي مجال الزراعة، شرع برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠١ في تنفيذ برنامج عمل سريع لدعم أنشطة التنمية الزراعية بمشاركة وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. ويشمل هذا المشروع إصلاح المصاطب القائمة، وبناء مصاطب جديدة، وتحسين نوعية التربة وبناء الصهاريج. ويهدف المشروع أيضا إلى إشراك المرأة في أنشطة التدريب بتقديم مساعدات غذائية على سبيل الحوافز. وقد استهدف المشروع نحو ٣٧٠٠ مزارع فقير و ٢٢٠٠ امرأة تقريبا خلال عامه الأول بتكلفة بلغت حوالي ٢,٧ مليون دولار.

٤١ - وشكلت منظمة العمل الدولية فرقة عمل لإعداد مقترحات المشاريع استجابة للأزمة الراهنة. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، تم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات ذات الأولوية. وأيد الشركاء المقترحات المتعلقة بإيجاد فرص العمل أو تحقيق الدخل، والتأهيل المهني للمعوقين، والتدريب المهني وبناء قدرات الشركاء الاجتماعيين استجابة للأزمة. ومنظمة العمل الدولية في سبيلها لتنفيذ بعض هذه الأنشطة، بمواردها الخاصة، وتسعى إلى الحصول على موارد إضافية خارجة عن الميزانية لدعم إجراءاتها.

٤٢ - واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أعيد النظر في خطة التنفيذ الشاملة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لكي تواكب الأزمة، وذلك بزيادة الدعم المقدم من موظفي المنظمة وخبرائها عن بعد مقارنة بالعمل الميداني. ونظرا للطلب الشديد على تحديث المشاريع التجارية الفلسطينية حتى في ظل الظروف الراهنة، تقرر مواصلة أنشطة بناء القدرات عن طريق تنظيم دورات تدريبية، كانت مقررة أساسا للضفة الغربية وغزة، في مواقع أخرى. وقد نظمت هذه الدورات التي تستهدف العاملين في مجال الصناعة وموظفي وزارة الصناعة واتحاد الصناعات الفلسطينية والخبراء التقنيين والشركات الاستشارية الخاصة، أو ستنظم في البحرين والأردن ومصر.

خامسا - الاحتياجات التي لم تلب ومقترحات لاستجابة فعالة

٤٣ - استطاعت منظومة الأمم المتحدة، بسبب تواجدها الطويل الأجل في الميدان، وبالتعاون مع السلطات والمجتمعات المحلية، أن تحدد أولويات العمل في المستقبل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويهدف النهج الأساسي إلى اتباع استراتيجية مزدوجة المسارات. حيث يلي الاحتياجات العاجلة والأولويات الناتجة عن الأزمة الراهنة من ناحية، ويهدف من ناحية أخرى إلى مواصلة نهج إنمائي المنحى يمكن تطبيقه عندما تنفرج الأزمة الراهنة أو يطبق، إن

أمكن، بالتزامن معها لتجنب حدوث مزيد من التدهور في الإنجازات الإنمائية السابقة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصورا شاملا للاحتياجات ذات الأولوية والمشاركة بين القطاعات، والتي يتم تحديدها في قطاعات عدة يمكن للمساعدة القصيرة الأجل أن تخفف فيها من الصعوبات الشديدة التي يواجهها الشعب الفلسطيني حاليا، إلى حين إيجاد حلول طويلة الأجل. ووفقا لما أورده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المجالات التي تحتل أولوية عليا بالنسبة للمساعدة الطارئة في الضفة الغربية وغزة هي: إيجاد فرص العمل، ودعم القطاع الصحي، وإصلاح الهياكل الأساسية البلدية والاجتماعية والإصلاح والتأهيل الزراعي.

ألف - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

٤٤ - **التعليم:** حددت اليونيسيف طائفة من احتياجات الأطفال ذات الأولوية وتسعى حاليا إلى توسيع الخدمات المقدمة استجابة للأزمة. ونظرا لأنه ما زال هناك ٣٧ مدرسة على الأقل لم يعاد فتحها منذ أيلول/سبتمبر في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن مزيدا من المدارس قد تكون في وضع مماثل استنادا إلى تطور الحالة من يوم إلى يوم، ترى اليونيسيف أن إيجاد بدائل تعليمية من الاحتياجات ذات الأولوية. ومن أجل الاستجابة لهذه الحاجة، تسعى إلى تعزيز مشروعها الحالي في الجليل، وإلى إدراج أعداد مجموعات للتعلم الذاتي، وبرامج إذاعية وتلفزيونية داعمة؛ وإقامة مراكز تعليمية وأنشطة أخرى ذات صلة. وفي المدارس العاملة، تتمثل الأولوية في جعل المدارس بيئة توفر مزيدا من الحماية من خلال مواصلة تدريب المعلمين في مجال التدخلات النفسية والاجتماعية، والإسعافات الأولية والإجلاء والمساعدة الذاتية ومهارات الحياة. وأبرزت اليونسكو قصف مدارس ومؤسسات مختلفة بالقنابل، بما في ذلك كلية الخضوري التقنية بطولكرم، الأمر الذي أسفر عن أضرار تبلغ قيمتها ملايين الدولارات. وبالإضافة إلى ذلك، توجه المنظمة الانتباه إلى الاختلالات الهامة الموجودة في الجامعات والتي ترجع إلى حد كبير إلى ارتفاع نسبة الغياب بين المعلمين والطلاب بسبب القيود المفروضة على حركة الأشخاص.

٤٥ - **الصحة:** يؤكد صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن توفير الإمدادات الصحية لحالات الطوارئ لا يكفي لتغطية احتياجات السكان الفلسطينيين، لا سيما فيما يتصل بالحصول على الرعاية. وقد وجه صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، نداء طارئا لتغطية ثلاثة مجالات سيتم التصدي لها في إطار المساعدة الطارئة المقدمة من الصندوق. أولا، هناك حاجة إلى وضع نظام لسوقيات إمدادات الصحة الإنجابية والسلع الأساسية الأخرى. وثانيا، هناك زيادة في مضاعفات الولادة واحتمال وفاة الأمهات ومرضهن نتيجة لإغلاق المدن على اختلافها وحصارها. وثالثا، يوصي صندوق الأمم

المتحدة للسكان بإجراء دراسة استقصائية واسعة النطاق لأثر الإغلاق على الصحة الإنجابية وقدمت منظمة الصحة العالمية مجموعة من الاحتياجات ذات الأولوية في النظام الصحي ينبغي تنفيذها فوراً نظراً للأوضاع الطارئة السائدة. وتشمل التقييم المستمر للحالة الصحية وقدرة المرافق الصحية على الاستجابة وإمكانية الوصول إليها من جانب المرضى والعاملين في مجال الصحة بوصف ذلك من أولويات الصحة العامة. وتؤكد اليونيسيف ضرورة توفير الإمدادات والمعدات الصحية للطوارئ لنظام الرعاية الصحية الأولية. وسيوفر هذا دعماً حاسماً لاستراتيجية وزارة الصحة التي تنطوي على تعزيز الرعاية الصحية على المستوى الأولي حتى يتسنى القيام بتدخلات إضافية للطوارئ في المناطق المتأثرة بإجراءات الإغلاق التي تحول دون وصول السكان إلى المستشفيات. وتؤكد اليونيسيف كذلك أهمية استحداث تدخلات متوسطة الأجل وطويلة الأجل في المجال النفسي والاجتماعي، في ضوء حالة الإجهاد المزمن وأوجه الضعف النفسي الواسعة الانتشار.

باء - الرعاية الاجتماعية

٤٦ - يشير برنامج الأغذية العالمي إلى مجموعة متنوعة من القضايا العاجلة في مجال توفير المعونة الغذائية. لقد أدى الضعف البالغ لاستجابة المانحين للنداء الطارئ الموجه من برنامج الأغذية العالمي إلى تأخير شديد في شراء وإيصال السلع الأساسية من أجل عملياته الطارئة الثانية. وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠١، كان قد تم تأكيد ٥٠ في المائة فقط من الموارد اللازمة لتنفيذ هذه العملية. ونشأت صعوبات مماثلة في تنفيذ مشروع المعونة الغذائية الطويل الأجل لبرنامج الأغذية العالمي. ونظراً للقيود في الموارد، حدث انقطاع في التوزيع في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وسمح وصول الأغذية من برنامج الأغذية العالمي، بعد ذلك، باستئناف عمليات التوزيع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. بيد أنه تمت تغطية ٧١ في المائة فقط من الموارد اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من جانب المانحين. ويؤكد برنامج الأغذية العالمي أن التأخير في إمداد السكان الفلسطينيين بالأغذية قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية والتغذوية للمجموعات الضعيفة والفئات المعرضة للخطر. وقد يؤدي امتداد الأزمة إلى استمرار الطلب على مساعدات الطوارئ المقدمة إلى المجموعات المستهدفة الحالية، مع احتمال زيادة عددها بالفعل. وقد أدى استمرار الأزمة وإجراءات الإغلاق إلى عرقلة حركة السلع بدرجة كبيرة، مما أدى، مع تدابير الأمن الإضافية، إلى تعقيد الترتيبات السوقية لعمليات توزيع السلع وزيادة التكاليف السوقية.

٤٧ - **حقوق الإنسان/المرأة:** يردد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الاحتياجات ذات الأولوية التي أشارت إليها الهيكل الوطنية للمرأة. ومن الأمور ذات الأهمية الأساسية، الحاجة

إلى تأمين مراعاة المساعدة الإنسانية المقدمة للفروق بين الجنسين، وأخذها في الاعتبار حالة المرأة واحتياجاتها. وقبل الأزمة، كانت ٧٣ في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة تعاني من فقر شديد. ومنذ اندلاع الأزمة، تبين التحاليل الأولية أن عدد الأسر المعيشية الفلسطينية التي تعاني من فقر شديد قد زاد، مع زيادتها بدرجة أكبر بالنسبة للأسر المعيشية التي تعولها امرأة. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات وتدخلات تعالج تأنيث الفقر. ويشير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى ضرورة إجراء مزيد من البحوث حول تأثير الأزمة الراهنة على النساء والأطفال وزيادة مشاركة المرأة في بناء السلام.

٤٨ - الشباب: تسعى منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى مواصلة إتاحة فرص سلمية للشباب، نظراً لأن المراهقين، من سن ١٢ إلى ١٨ سنة، كثيراً ما يتحملون وطأة الأزمة الراهنة، لأسباب متنوعة. وسيكون تنظيم الأنشطة الصيفية أهم استراتيجية لتوفير أنشطة ترفيهية وغير رسمية مأمونة للشباب الفلسطيني. وقد أيدت اليونيسيف اعتماد إعلان فلسطيني بشأن المعسكرات الصيفية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وسيكون توفر التمويل حاسماً من أجل توسيع عدد هذه الأنشطة في الصيف الحالي. وبالنسبة لجميع القطاعات السالفة الذكر، يؤكد برنامج متطوعي الأمم المتحدة الحاجة إلى إيجاد آلية تمكينية لتيسير الاستفادة من مهارات المتطوعين وروحهم في حالة الأزمة الراهنة. وبذلك، يدعو البرنامج إلى اعتماد تدخل استراتيجي لزيادة دعم وتشجيع روح التطوع.

جيم - القطاعات الإنتاجية

٤٩ - كما أشير إليه أعلاه، اضطلعت منظمة العمل الدولية ببعثة في آذار/مارس ٢٠٠١ لتقييم الاحتياجات ذات الأولوية وصلاحيات مقترحات المشاريع المقدمة من المنظمة والتي أعدت استجابة للأزمة الراهنة. وتم تحديد المجالات التالية ذات الأولوية: إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل من خلال برنامج دعم متعدد العناصر على الصعيد المجتمعي؛ والتأهيل المهني للمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة من الشباب؛ والتدريب المهني؛ ومكافحة عمل الأطفال؛ ووضع تفاصيل العمالة وبناء قدرات الشركاء المحليين استجابة للأزمة. وتسعى المنظمة حالياً إلى الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع في تلك المجالات. وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن الحالة الراهنة كان لها تأثير عنيف على القطاع الصناعي. فهذا القطاع قادر على إنتاج ما بين ١٠ و ٢٠ في المائة من متوسط ناتجه، في الوقت الحالي، مما له أثر ملحوظ على الاقتصاد الفلسطيني. وتشمل أهم العوامل التي تؤثر على الصناعة ما يلي: عدم توفر المواد الخام والنواتج الصناعية؛ وغياب إمكانية التصدير؛ وعدم وجود تعاقدات من الباطن؛ وشحة الطاقة الكهربائية أو عدم توفرها؛ والتوفر المحدود

لنقل السلع والعمال أو حركتهم أو عدم توفره؛ وانهيار فرص الاستثمار وإقامة الشراكات؛ عدم إمكانية اجتذاب الأموال والتعاون التقني؛ والتدمير المادي للموجودات والمهاكل الأساسية الصناعية. وينبغي التصدي لجميع هذه المجالات بصورة عاجلة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الممثلون الفلسطينيون للقطاعات العام والخاص عن ضرورة استمرار الدعم المقدم من اليونيدو في عدة مجالات تقع في إطار فئات مختلفة من التحديث وتشجيع الاستثمار. ويوجه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الانتباه إلى الاحتياجات الملحة التي نشأت في قطاع التجارة نتيجة للأزمة الاقتصادية. واستجابة لطلب وزارة الاقتصاد والتجارة للسلطة الفلسطينية بادر الأونكتاد بمجهود مشترك مع منظمة التجارة العالمية للاستجابة للاحتياجات الملحة من المساعدة التقنية التي أوجدها الأزمة. وقد تم بالفعل توجيه نداء إلى عدد من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف للمساهمة في تنفيذ مجموعة من تدابير المساعدة التقنية العاجلة من أجل تعزيز التكامل والتعاون الفلسطينيين، على الصعيد الإقليمي ومساعدة قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني في التصدي للتحديات الجديدة للسياسات.

سادسا - الخلاصة

٥٠ - نظرا للأزمة المستمرة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، كانت الفترة قيد الاستعراض أصعب فترة وأشدها تحديا منذ أن بدأت الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنمائية المكثفة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٩٣. والواقع أن الإنجازات السابقة الناجمة عن تيسير المعونة الدولية إلى الشعب الفلسطيني كانت معرضة للخطر الشديد. وفي الوقت نفسه، كان نشوب الأزمة بشكل مفاجئ اختبارا لقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية وبالشكل المناسب للاحتياجات الإنسانية الملحة ذات الأولوية. وأنشئت آلية الأمم المتحدة للتنسيق في حالات الطوارئ، وفرقة العمل الإنسانية لاحتياجات الطوارئ، في ظرف أيام من نشوب الصراع. وجرى تمديد نطاق فرقة العمل المذكورة التي كانت متوخاة أساسا لتركيز الاهتمام على الاحتياجات الصحية، كيما تتصدى لقطاعات أخرى ذات أولوية فور ظهور الحاجة إلى ذلك. وقد ساهمت المساعدة الطارئة الواردة في تلبية بعض الاحتياجات الفورية. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للحد من الآثار السلبية الشاملة المترتبة على الأزمة في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني وتعويض هذه الآثار.

٥١ - وفي جهودي الدبلوماسية، ومن خلال جهود المنسق الخاص، أوصل الحث على استئناف عملية السلام على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والتشديد على أهمية بذل جهد فوري لإعادة صلاحية الاقتصاد والمؤسسات الفلسطينية. وقد ذكرت أنه لا يمكن إعادة الأمن والاستقرار دون استئناف النشاط السياسي المؤدي إلى

تسوية عادلة، والنشاط الاقتصادي المؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية. وتعتبر الخطوة الأولى في هذا الصدد التنفيذ الكامل لتقرير لجنة تقصي الحقائق المنشأة تحت رعاية رئيس الولايات المتحدة وبالتنسيق معي في قمة شرم الشيخ المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٥٢ - إن ما بدا في البداية وكأنه حالة طوارئ قصيرة الأجل، تبرر تقديم المعونة الإنسانية المحدودة، قد تطور فأصبح صراعاً ممتداً يتطلب مزيداً من الإجراءات المستديمة من قبل الأمم المتحدة، لمواصلة التصدي لاحتياجات الطوارئ مع القيام، في نفس الوقت، بزرع بذور التنمية في المستقبل. وتسعى الأمم المتحدة إلى تلبية الاحتياجات في الأرض الفلسطينية المحتلة بأكثر الطرق الممكنة شمولاً، وذلك بمواصلة الاستجابة لحالة الأزمة المتغيرة دوماً والسعي، في نفس الوقت، إلى ضمان عدم تبيد المكاسب الإنمائية السابقة وتقدمها حيثما أمكن ذلك. وستحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز آليات التنسيق القائمة وضبطها، للقضاء على احتمالات الازدواج وضمان استجابتها للاحتياجات التي يحددها المستفيدون.

٥٣ - ويجب أن تواصل مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة ووكالاتها المتخصصة إعادة تشكيل عملها من أجل تحقيق التوازن الأمثل بين الإغاثة والتنمية. ومن الواضح أن هناك حاجة متنامية إلى زيادة الأنشطة والخدمات التي توفرها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. إنني أهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الموارد اللازمة لبرامج المساعدة من أجل الشعب الفلسطيني. وأود أن أوجه الانتباه بصورة خاصة إلى نداء الطوارئ الأخير الموجه من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي توفر الخدمات الحيوية لمئات الآلاف من الفلسطينيين.

٥٤ - إن التدهور المؤسف في الحالة الاقتصادية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة يبرز الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الجارية ولذلك، فإنني أحث الأطراف بشدة على إنهاء دورة العنف الحالية، وعلى استئناف عملية سياسية مجدية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة، وتفضي إلى السلام الدائم والمصالحة الدائمة.